وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم: العلوم المالية والمصرفية

أثر التوسع الأئتماني في تنشيط الأستثمار المحلي في العراق لمده 2009-2020

بحث تقدمت به الطالبتان:

(سارة قاسم ماضي وزينب عامرعباس)

إلى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد /جامعة بابل

قسم علوم المالية والمصرفية من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الدكتور:

جواد كاظم البكري

1444ه **2023م**

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (29)

(سورة النساء)

الإهداء

إلى الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآل وسلم)

إلى أهل بيت النبوءة وموضع العلم والرسالة (عليهم السلام)

إلى من شجعني على المثابرة طول عمري إلى رجل الأبرز في حياتي (والدي الحبيب)

إلى من ساندني طول حياتي وبها أعلو وعليها أرتكز (امي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي (اخواني واخواتي)

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي أتم علينا نعمته وقدرنا على تقديم هذا البحث.
كما أقدم شكري وامتناني إلى الذي مهدوا لنا طريق العلم إلى جميع أساتذتنا الكرم وأخص بالشكر والإمتنان إلى الدكتور الذي أشرف على تفاصيل هذا البحث الا وهو الدكتور (جواد كاظم البكري) الذي أسهم بشكل كبير في تشجيعي أثناء إنجازه، وإلى جميع من قدم لنا العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

المحتويات

ألاهداء----------3

الشكر والتقدير----------4

المحتويات----------5

المقدمة----------6

المبحث الأول----------

إلاطار النظري للتوسع الأئتماني والأستثمار المحلي ----------

المطلب الأول: الإطار النظري للتوسع الأئتماني----------8

اولاً: مفهوم الأئتمان المصرفي ----------8

ثانياً: أهمية الأئتمان المصرفي ----------9

ثالثاً: أهداف الأئتمان المصرفي ----------10

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار المحلي ----------10

اولاً: مفهوم الأستثمار المحلي ----------10

ثانياً: أهمية الأستثمار المحلي ----------11

ثالثاً: أهداف الأستثمار المحلي ----------12

المبحث الثاني ----------

واقع الأئتمان المصرفي والأستثمار المحلي في العراق ----------

المطلب الأول: واقع الأئتمان المصرفي في العراق----------13

المطلب الثاني: واقع الأستثمار المحلي في العراق----------16

الأستنتاجات ----------19

التوصيات ----------20

المصادر ----------21

المقدمة:

يعد الأئتمان من أهم الأدوات الأقتصادية التي من خلالها تلعب المصارف دورها في تمويل عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية، حيث ساهم الأئتمان المصرفي بشكل كبير في تنمية وتطوير إقتصادات العديد من دول العالم وذلك من خلال المساهمة في تمويل الكثير من الشركات ومؤسسات الأعمال وتعزيز نموها وتوسيع نشاطاتها وإعانتها على الأستمرار والتطور .ويعتمد نجاح النظام المصرفي في هذا المجال على قدرته في تعبئة المدخرات المحلية وتجميع أكبر قدر ممكن منها ووضعها في خدمة النشاط الأقتصادي .حيث تطرقت العديد من نظريات التنمية الى دور وأهمية الأئتمان المصرفي في تمويل عملية التنمية الأقتصادية. أن أهمية المصارف تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقود ، فهي لا تكتفي بقبول الودائع ، بل تقوم بخلقها أيضاً، ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك ، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطرالمصاحبة لقرارات منح الائتمان .

تعد السياسة التمويلية واحدة من اهم محركات النشاط الاقتصادي، بل انها تشمل سوقا من اوسع اسواقه، وهي بوصفها احدى ادوات سياسات النقد، تعتبر ذات فاعلية تتحدد بطريقة اداء الاقتصاد الحقيقي وقوة تأثير سياسات النقد التي تعتمد على مدى تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية. لقد دأبت الكثير من البلدان الى تبني سياسات تمويلية وائتمانية وبآجال مختلفة أُريد منها تحقيق درجة مقبولة في معدل الاداء الاقتصادي في البلد.

كما يعد الاستثمار المحرك الأساسي لكل الفعاليات الاقتصادية.ولقد تناول كثير من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة، كزيادة الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية، توفير فرص تحقيق الأرباح للمشروعات الانتاجية، خلق فرص عمل جديدة وغير ذلك، كما تناولوا أيضا بالتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، ومع ذلك فإن الاختلافات في التقدير أدت في كثير من الحالات إلى نتائج غير دقيقة لمستويات تأثير الاستثمارعلى الاقتصاد، وبالتالي نقص الدقة في النتائج المتعلقة بأداء القطاعات الاقتصادية واتجاهات النمو الاقتصادي ومداه.

أهمية البحث

لا شك أن موضوع أثر التوسع الائتماني في تنشيط الاستثمار المحلي من المواضيع الهامة التي ينبغي الأعتناء بها في نظرية التمويل بشكل عام يتيح بها أمكانية وضع الأسس و المعايير الاقتصادية و الشرعية التي تحكم هذا العمل، تأتي أهمية البحث من كون المصارف المكون الرئيس للنظام المالي في العراق والذي يتكون من المصارف وسوق العراق للأوراق المالية وشركات التأمين، لذلك فإن إستقرار وتطور النظام المالي في العراق مرهون بمدى إستقرار

وتطور الجهاز المصرفي العراقي ، بإعتبار أن القطاع المصرفي في العراق يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي رؤوس أموال القطاع المالي، وبما أن الأئتمان من أهم أدوات و منتجات النظام المصرفي للحصول على أكبر حجم ممكن من الأرباح ، لذلك فإن تطور النظام المصرفي يعتمد على كيفية إدارته لعملية منح الأئتمان .حيث أن إدارة هذه العملية بشكل فعّال وسليم مسألة أساسية لتجنب وقوع المصارف في مخاطر التضخم والتعثر في التسديد، وبالتالي منع تعرضها لفقدان أهم أصولها والمتمثلة ب (السيولة النقدية).

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية:

1-ما هو حجم التأثير الذي يمارسه، الأئتمان المصرفي في المتغيرات الاقتصادية؟

2-ما مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل عملية الأستثمار والتنمية الأقتصادية في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها :أن التغيرات الائتمانية في العراق لم يكن لها دور واضح بحكم واقع المصارف وطبيعة عملها كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود ذات الطابع الأقتصادي والسياسي، لم يتمكن النظام المصرفي في إدارة عملية الأئتمان بالشكل الذي يؤدي الى تنمية وتطويرالنظام المالي في العراق، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل عملية الأستثمار وبالتالي المساهمة في تنمية وتطويرالأقتصاد العراقي خلال مدة البحث من (2009-2020)

أهداف البحث

يهدف البحث إلى أستقرار طبيعة توسع الائتمان في تنشيط الاستثمار المحلي في العراق بالتركيز على المدة 2020/2009، من خلال دراسة وتحليل وتقويم واقع الائتمان المصرفي وإدارته في العراق خلال مدة البحث، بأستخدام عدد من المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال.

أقسام البحث

يتم تقسيم الدراسة إلى قسمين(مبحثين)

المبحث الأول: الأطار الاستثماري في التوسع الائتمان والاستثمار المحلي.

البحث الثاني: واقع الائتمان المصرفي والأستثمار المحلي في العراق.

منهج البحث

أعتمد البحث على منهجية تقوم على مزج بين المنهجن الاستنباطي وبالأخص في الجانب النظري من البحث، والمنهج الأستقرائي عند قياس تأثير تطور حجم الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية التي تم بحثها من خلال الأعتماد على أدوات التحليلي التحليل البياناتو المعلومات المتاحة حول مشكلة البحث من المصادر الرسمية وبالأضافة إلى الكتب المتوفرة في مجال موضوع البحث.

المبحث الأول: الأطار النظري للتوسع الائتماني والاستثمار المحلي.

المطلب الأول: الأطار النظري لتوسع الائتماني.

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي والقومي، حيث أن التوسع في منح الائتمان يزيد من حجم الطاقة الأنتاجية، في ظل فروض وجود انسيابية مقبولة للموارد، فهو يزيد الانتاج في مثل هذه الاحوال ويرتفع التشغيل عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك.

أولاً: مفهوم الأئتمان المصرفي:

يعدّ الأئتمان المصرفي أحد أهم الوظائف الرئيسية للمصارف في النشاط الأقتصادي، حيث من خلاله تلعب المصارف دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية .بإعتبار أن الأئتمان المصرفي أكثر مجالات الأستثمار جاذبية للمصارف نظراً لأرتفاع العوائد المتحققة منه مقارنة بالأستثمارات الأخرى، مما يحقق الهدف الرئيسي للمصارف والمتمثل بالحصول على أكبر حجم ممكن من الأرباح.

وهناك العديد من التعاريف للأئتمان المصرفي والتي تختلف بإختلاف الزوايا التي ينظر من خلاله الكتاب والباحثين الى هذا المفهوم.

بداية لابد من توضيح معنى الأئتمان من الناحية اللغوية، حيث أن كلمة الأئتمان مأخوذة من الأمان، فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده. [1]

حيث يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً. وذلك بمنحه مبلغا من المال لأستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. [2]

---

[1] د.السنوسي محمد الزوام ومختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الأئتمان في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول"تداعيات الأزمة الأقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ،2009م، ص5.

[2] سمير حسن عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الأقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان،2010م، ص58.

ويعرّف أيضا بأنه التسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك الأخرى، بحيث يتحمل البنوك المانحة للأئتمان مخاطرة عدم قيام العملاء بتسديد إلتزاماتهم الى البنك في الوقت المحدد. [1]

ثانياً: أهمية الأئتمان المصرفي:

يلعب الأئتمان المصرفي دوراً مهما في الحياة الأقتصادية، حيث يمكن النظر الى هذه الأهمية من ثلاث زوايا، فمن الزاوية الأولى ينظر الى أهميته بالنسبة للمصرف مانح الأئتمان، ومن الزاوية الثانية ينظر الى هذه الأهمية بالنسبة للمقترض (أفراد أو شركات) ، أما من الزاوية الثالثة فينظر الى أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة الى الأقتصاد الوطني وكما يأتي:

1-أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للمقترض (أفراد أو شركات):

حيث أن الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكّن المقترض(أفراد أو شركات) من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الأنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة، ويمكّن الوحدات الأقتصادية من تحقيق أهدافها والأستمرار في ممارسة أعمالها.

2-أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للمصرف مانح الأئتمان:

يعدّ الأئتمان المصرفي على مستوى المصرف الأستثماري من أهم الأعمال المصرفية وأكثرها خطراً لما يتحمله من مخاطرمتعددة قد تؤدي في حالة عدم دراستها بصورة دقيقة الى إفلاسه وتعرّضه الى الأنهيار، ومن جانب آخر يعد الأئتمان المصرفي الأستثمار الأكثر جاذبية لأدارة المصرف والذي يحقق من خلاله الأرباح، ومن دونها يفقد المصرف قدرته بوصفه وسيط مالي بين العملاء. [2]

3-أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للأقتصاد الوطني :

تختلف أهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الأئتمان المصرفي في دعم الأقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره في جميع الدول بأختلاف أنظمتها تبعاً للظروف الأقتصادية والسياسية والأجتماعية السائدة في تلك الدول .حيث يمكن توضيح أهمية الأئتمان المصرفي بالنسبة للأقتصاد الوطني من خلال ما يأتي:

- يلعب الأئتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهازالمصرفي من خلال توزيعها على مختلف المشاريع الأقتصادية وفقا لأحتياجاتها بما يحقق نمواً إقتصاديا متوازياً يخدم كلاً من السياستين الأئتمانية والأقتصادية.

---

[1] د.حسن كريم الذبحاوي ونوره عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالأئتمان المصرفي"دراسه مقترنه بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة" مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والإدارية، مجلد14،2017م، العدد 4، ص10.

[2] عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية"دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والأقتصادية، مجلد9، ال عدد2، ص240 ،2019م.

- يسهم الأئتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة، وذلك من خلال تشغيل الأموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات قصيرة الأمد.
- يساهم الأئتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لأن إستخدام الأعتمادات المستندية، التي تمثل أحد أشكال الأئتمان المصرفي، يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية، كما يعمل على ضمان حقوق كل من المردين والمصدرين. [1]
- يقوم الأئتمان النقدي بزيادة الأدخار من خلال تأثيره المباشر على الأستهلاك وبذلك تعمل المصارف على تشجيع الافراد على زيادة المدخرات بعدة طرق لغرض توفير موارد مالية تخصص للأئتمان الامر الذي يؤدي إلى تقلقل من حجم الاستهلاك.
- يسهم الائتمان أيضاً في زيادة حجم الأنتاج، حيث أن إنشاء المشارع الصناعية والزراعية الجديدة وكذلك تطوير القائمة منها، يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشاريع لذلك تلجأ إلى الأقراض.
- يسهم الأئتمان المصرفي في زيادة الأستهلاك من خلال لجوء المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية الى سد حاجاتهم الضرورية بواسطة الأئتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل شراء السلع الأستهلاكية، والذين يحصلون عليه يشكل نقدي أو سحب، على المكشوف.

ثالثاً: أهداف الأئتمان المصرفي.

يلعب الائتمان دوراً هاماً في الاقتصاديات الحديثة نظراً لأن المستثمر والمستهلك والبائع والتاجر جميعهم لا يمتلكون الأموال اللازمة لإتمام أعمالهم، ومن ثم على الجميع أن يلجؤوا إلى المصارف للحصول على القروض بهدف إنجاز خططهم، لذلك يحقق الأئتمان الأهداف التالية:

1-وضع أفضل الأسس والسياسات الخاصة بتمويل المخاطر والتأمين عليها ورسم الخطة الرئيسية والشاملة لتوفير أفضل حماية مالية لأصول وموجودات ومسؤوليات الشركة وبأقل كلفة ممكنه.

2-تطوير وتحديث أنظمة الدليل المالي الموحد ووضع المعايير والأسس المحاسبية بمهنة مالية.

3-مواكبة تطوير الأنظمة المحاسبية وأصار الحسابات الختامية والتقارير المالية على أسس ومعايير معتمدة دولياً.

4-تحقيق رقابة حقيقية على كافة المصروفات والإيرادات وترحيلها للسجلات وأعداد التحاليل الخاصة بها للمحافظة على أصول المشروع.

المطلب الثاني: إلاطار النظري للأستثمار المحلي.

يحظى الائتمان المحلي بأهمية كبيرة في الاسواق العالمية والعربية. وهو مرتكزا اساسيا لاستقرار النظام الاقتصادي. ويشكل في الوقت ذاته عامل مخاطرة قد تصيب البلد بأزمات اقتصادية يطال تأثيرها الاقتصاد برمته. فخلال أزمة بلدان جنوب شرق أسيا كانت الائتمانات المحلية احدى

---

[1]) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة"عملياتها وإدارتها"، دار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2000م، ص105.

عوامل التقليل من قدرة اندونيسيا على التخلص من الأزمة، فقد شاعت ظاهرة القروض غير المسددة. وكان مجمل فائض السيولة وظف في أذونات وسندات الخزانة الاندونيسية بسبب تلكؤ نتائج الائتمان المحلي في أحداث آثار توسعية في توظيف الاموال.

أولاً: مفهوم الأستثمار المحلي.

تعتبر حاجتنا لحدوث تنمية في بلادنا، سببا كافيا للبحث في مختلف العوامل التي تؤدي إلى الوصول لتلك الغاية أو الهدف، إما بمساعدة هيئات حكومية ودولية إن لزم الأمر للعمل على إحداث التنمية وتسريع عجلة النمو فيها، ويعتبر الاستثمار المحلي سواء كان حكوميا أي من طرف القطاع العام، أو خاصا من طرف القطاع الخاص ورجال الأعمال، الأداة الأمثل للتمويل من أجل تحقيق التنمية المطلوبة، باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية في أي دولة خاصة الدول النامية،التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم.
يعرف الإستثمار يقصد به التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأسواق المستثمرة، وكذلك النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة بأحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات. [1]
الأستثمار المحلي يعرف: هو قيام شخص طبيعي أو معنوي بأستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات أقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص محلي أو مع الدولة في أنشاء مشروع.
إن الضمانات في الائتمان المحلي هي احدى الاسس التي تقوم عليها نظرية القرض المحلي، اذ يلتزم المقترض بسداد المبالغ مع الفوائد بطريقة يتمكن المصرف من خلالها بتحقيق الربحية وتحاشي الخسائر واسترداد امواله، وينصرف هذا المعنى الى ما يعرف بالتسهيلات الائتمانية للقروض المصرفية. [2]

ثانياً: أهمية الأستثمار المحلي.

الأستثمار عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعاشي لهم وتلبية رغباته وصولاً الى امتلاك السلع الكمالية والسياحة، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لسد الحاجة المتزايدة في الطلب الكلي.
يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لانه يعمل على زيادة طاقة البلد الانتاجية من خلال أنتاجه السلع الانتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة أنتاجية بمرور الزمن.
ننظر إلى أهمية الأستثمار المحلي فيما يلي:
1-يمثل الاستثمار ركيزة أساسية هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بما ينسجم ومصالح الدول ويحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، ويعد الاستثمار العامل

---

[1]) محمد مطر، إدارة الأستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2009م، ص22.
[2]) عبد المطلب عبد الحميد، مصدرسابق، ص10.

الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي وفي حجمه من ناحية، وفي كيفية حدوث هذا النمو من ناحية أخرى .ويحتل الاستثمار أهمية كبيرة في جميع الاقتصادات بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، أو فقر أو غنى البلدان سواء النامية أو المتقدمة. وتكمن أهمية الاستثمار في كونه يحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين وكذا تنمية الثروات المتاحة من أجل إشباع الحاجات المختلفة.

2-إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور. تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من امامه .تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

3-لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلدان النامية ومنها العراق لا بد من تشجيع الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون ملكيتها للقطاع الخاص بالإضافة الى الشركات الكبيرة المملوكة من قبل القطاع العام أو القطاع المشترك بين القطاعين العام والخاص، وبعد توسع نشاطات وقدرات الشركات العائدة للقطاع الخاص يمكن أن تتنافس مع الشركات الأخرى وتفوز بالمشاريع الكبيرة لوحدها أو بمشاركة شركات متخصصة أخرى. [1]

4-أهمية الأستثمار في التنمية الأقتصادية: حيث يزيد من الإنتاج بالإضافة أنه يعمل على توفير السلع، وأيضاً يساعد على خفض نسبة البطالة بشكل كبير. [2]

5-زيادة الثقة من جديد بالبيئة الاستثمارية في العراق، عن طريق المزيد من الاستثمارات المحلية وبما يجعلها آمنة وملائمة، مما يزرع الثقة في نفوس المستثمرين الأخرين، الذين اتجهت روؤس أموالهم إلى الخارج بفعل الظروف التي يمر بها البلد لتكون اقتصاديات دول الخارج ملاذاً آمناً ومريحاً ومريحاً لتلك الأموال.

6-التقليل من وجود فجوة بين العرض والطلب الكليين، بسبب النقص الكبير في حجم الطاقة الأنتاجية مع التزايد المستمر على السلع والخدمات الامر الذي يستوعب المزيد من الاستثمارات لغرض الزيادة في طاقة الانتاجية.

7-تشجيع مصادر المنافسة المحتملة والفعلية ضمن نطاق الاقتصاد المحلي، مما ساهم في تحسين نوعية وكمية الإنتاج المحلي، ويقلل من الاعتمادية المفرطة على المستوردات الاجنبية. [3]

ثالثاً: أهداف الأستثمار المحلي.

لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية، إذ يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين، أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر وإلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد للمستثمر يحفزه على الاستمرار في مشروعه

---

[1] https://iraqi-forum2014.com/ من موقع.

[2] https://www.almaal.org/the-importance-of-investment-in-economic-development من موقع.

[3] د.حيدر نعمه، د، حنان عبد الخضر، الأستثمارات المحلي في الاقتصاد العراق: أسباب التراجع وسبل التحفيز، جامعة الكوفة،2020م، ص31-32.

الاستثماري وزيادته العائد وتنميته واستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.من الأهداف التي تحققها من قبل المستثمر ما يلي:

1. من اول الاهداف التي يسعى المستثمر الى تحقيقها، الحصول على المواد االخام من الدول المستثمرة فيها لاجل أستخدامها في صناعتها.
2. الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارت الاجنبية اليها.
3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
4. الأستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن أجرة الايدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضاً للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه.
5. سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وأنخفاضها الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنلوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها. (1)

المبحث الثاني: واقع الأئتمان المصرفي والأستثمار المحلي في العراق.

يتناول هذا المبحث تحليل وتقويم الأئتمان المصرفي في العراق خلال مدة البحث، من خلال تطور الأئتمان المصرفي، والتوزيع القطاعي له، بالأضافة إلى تحليل الأستثمار المحلي في العراق.

المطلب الأول: واقع الأئتمان المصرفي في العراق.

ان الائتمان المصرفي في العراق له دولا في النظام المالي المتطور في النمو الاقتصادي في العراق حيث ان الائتمان المصرفي يتأثر في المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ويتأثر في حجم التضخم والبطالة يعتمد ذلك على التدفقات الائتمانية في الاقتصاد الذي بدوره سوف يؤدي إلى فقدان التوازن وحاله عدم الاستقرار.

في شكل رقم (1) سوف يوضح أثر التوسع الأئتمان في العراق خلال الفترة 2009-2020

[1] حسني علي خربوش، وعبد المعطي رضا، ومحفوظ أحمد محمد، الأستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2013م، ص148.

شكل رقم (1)

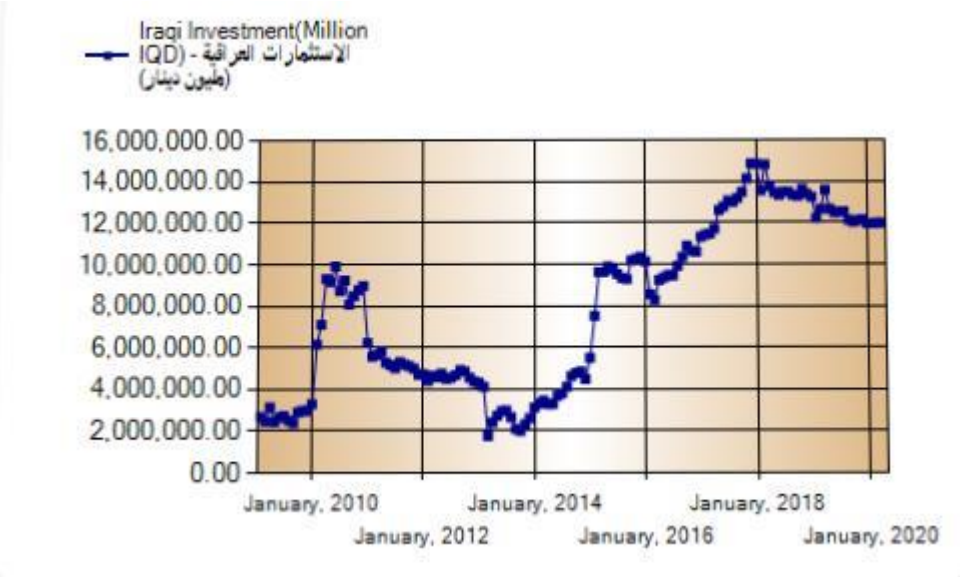

من المخطط نلاحظ أن توسع الائتمان المصرفي يزداد بمرور السنوات كما نلاحظ أن في سنوات من 2015إلى 2018 يبقى مستقر في نفس الحجم الائتمان بينما يرجع على حاله الزيادة خلال السنوات القادمة.

الجدول رقم (1) يوضح البيانات التي تؤدي إلى توسع الأئتمان المصرفي في العراق خلال الاشهر والسنوات للمده 2009-2020.

المصدر\ البنك المركزي العراق من الرابط https://www.cbi.iq/

جدول رقم(١)

حجم الائتمان المصرفي	المدة	حجم الائتمان المصرفي	المدة	حجم الائتمان المصرفي	المدة
29,471,134D	**Oct,2016**	19,115,272 D	**Jan,2013**	3,462,029 D	**Jan,2009**
29,534,159D	**Nov,2016**	23,125,612 D	**Feb,2013**	3,709,793 D	**Feb,2009**
30,612,337D	**Dec,2016**	22,874,490D	**Mar,2013**	3,790,931 D	**Mar,2009**
30,016,197D	**Jan,2017**	23,194,936 D	**Apr,2013**	3,655,356 D	**Apr,2009**
30,052,031D	**Feb,2017**	23,554,100 D	**May,2013**	3,664,635 D	**May,2009**
30,084,934D	**Mar,2017**	23,833,974D	**Jun,2013**	3,694,014 D	**Jun,2009**
30,293,292D	**Apr,2017**	23,929,305D	**Jul,2013**	3,740,151 D	**Jul,2009**
30,350,483D	**May,2017**	24,015,254D	**Aug,2013**	3,817,677 D	**Aug,2009**
30,381,229D	**Jun,2017**	23,899,116D	**Sep,2013**	3,885,617 D	**Sep,2009**
30,687,777D	**Jul,2017**	23,944,596D	**Oct,2013**	4,559,043 D	**Oct,2009**
31,436,474D	**Aug,2017**	24,293,486D	**Nov,2013**	4,002,883 D	**Nov,2009**
30,885,279D	**Sep,2017**	24,544,670D	**Dec,2013**	4,069,926D	**Dec,2009**
31,284,923D	**Oct,2017**	24,700,569D	**Jan,2014**	5,469,058D	**Jan,2010**
31,322,221D	**Nov,2017**	24,579,189D	**Feb,2014**	5,651,912D	**Feb,2010**
30,967,053D	**Dec,2017**	24,527,419D	**Mar,2014**	6,479,603D	**Mar,2010**
30,710,856D	**Jan,2018**	24,670,075D	**Apr,2014**	7,772,578D	**Apr,2010**
30,967,970D	**Feb,2018**	26,271,349D	**May,2014**	8,381,385 D	**May,2010**
31,205,015D	**Mar,2018**	26,609,922D	**Jun,2014**	8,461,938D	**Jun,2010**
31,333,884D	**May,2018**	27,533,772D	**Aug,2014**	8,582,036D	**Jul,2010**
31,491,426D	**Jun,2018**	27,660,597D	**Sep,2014**	8,769,092D	**Aug,2010**
31,318,031D	**Jul,2018**	28,155,751D	**Oct,2014**	8,952,328 D	**Sep,2010**
30,999,117D	**Aug,2018**	28,305,629D	**Nov,2014**	9,149,930 D	**Oct,2010**
31,013,500D	**Sep,2018**	28,195,535	**Dec,2014**	9,435,902 D	**Nov,2010**
31,129,097D	**Oct,2018**	30,301,838D	**Jan,2015**	9,711,452 D	**Dec,2010**
30,849,706D	**Nov,2018**	29,539,796D	**Feb,2015**	9,653,110 D	**Jan,2011**
31,146,494D	**Dec,2018**	29,566,614D	**Mar,2015**	10,880,173D	**Feb,2011**
31,147,700D	**Jan,2019**	29,858,880D	**Apr,2015**	11,123,533D	**Mar,2011**
31,378,584D	**Feb,2019**	30,162,522D	**May,2015**	11,506,776D	**Apr,2011**
31,491,975D	**Mar,2019**	30,449,865D	**Jun,2015**	11,894,554D	**May,2011**
31,452,245D	**Apr,2019**	30,627,701D	**Jul,2015**	12,349,209D	**Jun,2011**
32,046,262D	**May,2019**	30,508,044D	**Aug,2015**	12,307,203D	**Jul,2011**
32,290,179D	**Jun,2019**	30,612,337D	**Sep,2015**	12,706,511D	**Aug,2011**
33,245,513D	**Jul,2019**	30,508,971D	**Oct,2015**	13,156,220D	**Sep,2011**
34,224,139D	**Aug,2019**	30,148,860D	**Nov,2015**	13,425,011D	**Oct,2011**
35,556,813D	**Oct,2019**	30,297,202D	**Dec,2015**	14,064,713D	**Nov,2011**
35,519,430D	**Nov,2019**	31,456,240D	**Jan,2016**	15,299,116D	**Dec,2011**
35,410,267D	**Dec,2019**	31,530,956D	**Feb,2016**	15,860,197D	**Jan,2012**
35,809,955D	**Mar,2020**	29,856,317D	**Mar,2016**	16,891,523D	**Feb,2012**
36,050,024D	**Apr,2020**	29,830,213D	**Apr,2016**	17,037,350D	**Mar,2012**
36,240,506D	**May,2020**	29,846,821D	**May,2016**	18,063,197D	**Apr,2012**
37,419,630D	**Jun,2020**	29,620,614D	**Jun,2016**	18,498,378 D	**May,2012**
40,192,324D	**Jul,2020**	29,866,058D	**Jul,2016**	19,115,272 D	**Jun,2012**
41,187,813D	**Oct,2020**	30,448,686D	**Aug,2016**	18,498,378 D	**May,2012**
41,370,567D	**Nov,2020**	29,721,395D	**Sep,2016**	19,115,272 D	**Jun,2012**

المطلب الثاني: واقع الاستثمار المحلي في العراق.

يعد العراق حاليا بيئة استثمارية واسعة يمكن ان تستوعب اوعية استثمارية خارجية وداخلية كبيرة جدا، ويتأثر الأستثمار المحلي بالتحولات السياسية والاقتصادية خلال السنوات البحث في الشكل رقم (2) يوضح بيانات الاستثمارات العراقية (مليون دينار) خلال المده من 2009-2020.

واقع الاستثمار المحلي في العراق للمدة 2009-2020

شكل رقم (2)

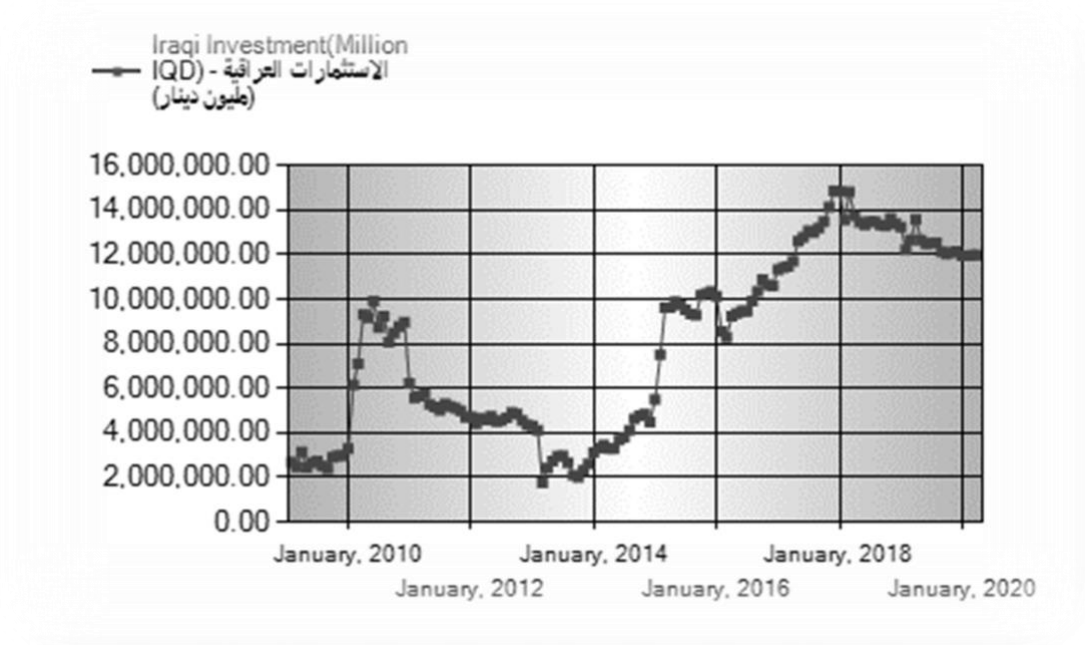

نلاحظ في المخطط والبيانات الموجوده أن الأستثمار المحلي في العراق خلال سنوات من 2012إلى 2014 يعاني من أنخفاض في حجم الاستثمارات بينما يعود مرة اخرى إلى صعود تدريجياً في حجم الاستثمار خلال السنوات 2017-2019 ويبدء بالتراجع في السنوات القادمة.

الجدول رقم (2) يوضح البيانات واقع الاستثمار المحلي في العراق خلال الاشهر والسنوات.

جدول المصدر\ البنك المركزي العراقي، من الموقع الاحصائي، الرابط
. https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=435

جدول رقم(2)

المدة	حجم الاستثمار المحلي	المدة	حجم الاستثمار المحلي	المدة	حجم الاستثمار المحلي
Jan,2009	3,462,029D	**Jan,2013**	23,125,612D	**Sep,2016**	29,721,395D
Feb,2009	3,709,793D	**Feb,2013**	22,874,490D	**Oct,2016**	29,471,134D
Mar,2009	3,790,931D	**Mar,2013**	23,194,936D	**Nov,2016**	29,534,159D
Apr,2009	3,655,356D	**Apr,2013**	23,554,100D	**Dec,2016**	30,612,337D
May,2009	3,664,635D	**May,2013**	23,833,974D	**Jan,2017**	30,016,197D
Jun,2009	3,694,014D	**Jun,2013**	23,929,305D	**Feb,2017**	30,052,031D
Jul,2009	3,740,151D	**Jul,2013**	24,015,254D	**Mar,2017**	30,084,934D
Aug,2009	3,817,677D	**Aug,2013**	23,899,116D	**Apr,2017**	30,293,292D
Sep,2009	3,885,617D	**Sep,2013**	23,944,596D	**May,2017**	30,350,483D
Oct,2009	4,559,043D	**Oct,2013**	24,293,486D	**Jun,2017**	30,381,229D
Nov,2009	4,002,883D	**Nov,2013**	24,544,670D	**Jul,2017**	30,687,777D
Dec,2009	4,069,926D	**Dec,2013**	24,700,569D	**Aug,2017**	31,436,474D
Jan,2010	5,469,058D	**Jan,2014**	24,579,189D	**Sep,2017**	30,885,279D
Feb,2010	5,651,912D	**Feb,2014**	24,527,419D	**Oct,2017**	31,284,923D
Mar,2010	6,479,603D	**Mar,2014**	24,670,075D	**Nov,2017**	31,322,221D
Apr,2010	7,772,578D	**Apr,2014**	25,718,606D	**Dec,2017**	30,967,053D
May,2010	8,381,385D	**May,2014**	26,271,349D	**Jan,2018**	30,710,856D
Jun,2010	8,461,938D	**Jun,2014**	26,609,922D	**Feb,2018**	30,967,970D
Jul,2010	8,582,036D	**Jul,2014**	27,520,474D	**Mar,2018**	31,205,015D
Sep,2010	8,952,328D	**Aug,2014**	27,533,772D	**Apr,2018**	31,154,690D
Oct,2010	9,149,930D	**Sep,2014**	27,660,597D	**May,2018**	31,333,884D
Nov,2010	9,435,902D	**Oct,2014**	28,155,751D	**Jun,2018**	31,491,426D
Dec,2010	9,711,452D	**Nov,2014**	28,305,629D	**Jul,2018**	31,318,031D
Jan,2011	9,653,110D	**Dec,2014**	28,195,535D	**Aug,2018**	30,999,117D
Feb,2011	10,880,173D	**Jan,2015**	30,568,798D	**Sep,2018**	31,013,500D
Mar,2011	11,123,533D	**Feb,2015**	30,301,838D	**Oct,2018**	31,129,097D
Apr,2011	11,506,776D	**May,2015**	29,539,796D	**Nov,2018**	30,849,706D
May,2011	11,894,554D	**Apr,2015**	29,566,614D	**Dec,2018**	31,146,494D
Jun,2011	12,349,209D	**May,2015**	29,858,880D	**Jan,2019**	31,147,700D
Jul,2011	12,307,203D	**Jun,2015**	30,162,522D	**Feb,2019**	31,378,584D
Aug,2011	12,706,511D	**Jul,2015**	30,449,865D	**Mar,2019**	31,491,975D
Sep,2011	13,156,220D	**Aug,2015**	30,627,701D	**Apr,2019**	31,452,245D
Oct,2011	13,425,011D	**Sep,2015**	30,508,044D	**May,2019**	32,046,262D
Nov,2011	14,064,713D	**Oct,2015**	30,508,971D	**Jun,2019**	32,290,179D
Dec,2011	15,299,116D	**Nov,2015**	30,148,860D	**Jul,2019**	33,245,513D
Jan,2012	15,860,197D	**Dec,2015**	30,297,202D	**Aug,2019**	34,224,139D
Feb,2012	16,891,523D	**Jan,2016**	31,456,240D	**Sep,2019**	34,646,540D
Mar,2012	17,037,350D	**Feb,2016**	31,530,956D	**Oct,2019**	35,556,813D
Apr,2012	18,063,197D	**Mar,2016**	29,856,317D	**Nov,2019**	35,519,430D
May,2012	18,498,378D	**Apr,2016**	29,830,213D	**Dec,2019**	35,410,267D
Jun,2012	19,115,272D	**May,2016**	29,846,821D	**Jan,2020**	35,819,005D
Jul,2012	19,527,138D	**Jun,2016**	29,620,614D	**Feb,2020**	36,221,903D
Aug,2012	20,442,843D	**Jul,2016**	29,866,058D	**Mar,2020**	35,809,955D

المصدر\الجدول من أعداد الباحث إستناداً إلى: بيانات من البنك المركزي العراقي في واقع الاستثمار المحلي في العراق للسنوات (2009_2010 _2011 _2012 _2013 _2014 _2015 _2016 _2017 _2018 _ 2019 _2020).

الأستنتاجات:

1-ادى نمو الائتمان المصرفي في العراق الى اثار توسعية على تكوين رأس المال الثابت، ومع ذلك فهي لم تكن آثار واسعة متأتية جراء الائتمان وحده، بل ان التمويل الحكومي الواسع والمزاحم للائتمان المصرفي شكل النسبة الاعلى في تكوين رأس المال الثابت.

2-إن للإستثمار المحلي دور مهم وحيوي في تنمية الإقتصاد العراقي، في الوقت الراهن، حيث يحقق جملة من المنافع الإقتصادية الضرورية للإنطلاق بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة، في زمن قياسي، حيث تمثل هذه الإستثما ا رت مصادر مهمة للموارد المالية الخارجية اللازمة لعملية التنمية فضلا عن مساهمتها في نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا وقدرتها على أن تكون مدخلاً إلى السوق الإقليمي والعالمي.

3-من خلال ما توصل اليه المدخل الاحصائي، وجد ان تأثير الائتمان في معدلات النمو في العراق كان واضحا خلال المدة من 2017 إلى 2019 وكانت النتائج على مستوى القطاعات والخدمات.

4-إن دخول الإستثمار المحلي لابد أن يكون في مجالات يستفيد منها الاقتصاد العراقي في المستقبل لأن العراق بلد يوصف بوفرة موارده الطبيعية، فإن المجالات التي يحبذ الإستثمار المحلي دخولها هي الصناعة التحويلية، ومن الضروري أن يكون إسلوب الدخول هو من خلال المشاريع المشتركة، وإن كانت المجالات الأخرى هي الأخرى بحاجة الى التطوير والتحديث.

التوصيات:

1-ضرورة خلق وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة وبأساليب تقنية جديدة حديثة وسريعة.

2-تطوير النظم المصرفية والأدارية التي تعمل بها المصارف لجعلها قادرة على مواكبة نظم الصيرفة الحديثة، من خلال تحديث التكنولوجيا والتقنيات المستخدمة بالأضافة الى تحديث أساليب الأدارة وتجاوزالأدارة التقليدية والنمطية، عن طريق الأهتمام الجاد بإقامة الدورات التدريبية والتطويرية.

3-من أجل زيادة درجة المنافسة في سوق الأئتمان المصرفي، والقضاء على تركزات الأئتمان وإحتكار عدد محدود من المصارف الحكومية لسوق الأئتمان، ورفع كفاءة عمل المصارف التجارية وتطويرأعمالها، يجب العمل على إعادة هيكلة المصارف الحكومية، أو دمج المصارف الصغيرة الحجم لتكوّن وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية لتمكينها على المنافسة في السوق المصرفية.

4-ضرورة إلتزام المؤسسات المالية والمصرفية العراقية بالقواعد والمعايير الدولية وبشكل خاص أنظمة وقواعد الأمتثال ومكافحة غسيل الأموال، وكفاية رأس المال، والأفصاح المالي، وذلك لخلق القناعة والثقة لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية حول إلتزام المؤسسات المالية والمصرفية العراقية بتلك القواعد والمعايير .وبما يساهم فيإقنا ع الدول الأخرى بالسماح لمصارفه بفتح فروع لها في العراق، وفتح فروع المصارف العراقية لديها.

قائمة المصادر:

١-د.حسن كريم الذبحاوي ونوره عواد عبد العزيز، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالأئتمان المصرفي"دراسه مقترنه بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة" مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والإدارية، مجلد14،2017م، العدد 4، ص10.

2-حسني علي خربوش، وعبد المعطي رضا، ومحفوظ أحمد محمد، الأستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2013م، ص148.

3-د.حيدر نعمه، د، حنان عبد الخضر، الأستثمارات المحلي في الاقتصاد العراق: أسباب التراجع وسبل التحفيز، جامعة الكوفة،2020م، ص31-32.

4-عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة"عملياتها وإدارتها"، دار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2000م، ص105.

5-عبد المطلب عبد الحميد، مصدرسابق، ص10.

6-عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية"دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والأقتصادية، مجلد9، ال عدد2، ص240 ،2019م.

7-د.السنوسي محمد الزوام ومختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الأئتمان في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول"تداعيات الأزمة الأقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة ،2009م، ص5.

8-سمير حسن عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الأقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان،2010م، ص58.

9-محمد مطر، إدارة الأستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2009م، ص22.

10-من موقع https://iraqi-forum2014.com/.

11-من موقع https://www.almaal.org/the-importance-of-investment-in-economic-development .

12-البنك المركزي العراقي من الرابط https://www.cbi.iq/ .

13-البنك المركزي العراقي، من الموقع الاحصائي، الرابط

https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=435 .

14-البنك المركزي العراقي، النشرة الأحصائية السنوية عدة سنوات من2009-2020.